الأمم المتحدة

A/AC.109/2013/15

الجمعية العامة

Distr.: General
15 March 2013
Arabic
Original: English

**اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة**

# جبل طارق

## ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

## المحتويات

الصفحة

أولا – لمحة عامة ..... ٣

ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية ..... ٣

ثالثا – الميزانية ..... ٥

رابعا – الأحوال الاقتصادية ..... ٥

ألف – لمحة عامة ..... ٥

باء – التجارة ..... ٦

جيم – الخدمات المصرفية والمالية ..... ٦

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من المعلومات المحالة إلى الأمين العام من السلطة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، ومن المعلومات المقدمة من حكومة إسبانيا والمعلومات المتاحة في المصادر العامة، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم. وقد بعثت السلطة القائمة بالإدارة بهذه المعلومات في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة www.un.org/Depts/dpi/decolonization/workingpapers.shtml.

220313 220313 13-26035 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

دال – النقل والاتصالات والمرافق العامة . . . . . ٦

هاء – السياحة . . . . . ٧

خامسا – الأحوال الاجتماعية . . . . . ٧

ألف – اليد العاملة . . . . . ٧

باء – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية . . . . . ٧

جيم – الصحة العامة. . . . . ٨

دال – التعليم . . . . . ٨

هاء – الجريمة والسلامة العامة. . . . . ٨

واو – حقوق الإنسان. . . . . ٩

سادسا – منتدى الحوار بشأن جبل طارق. . . . . ٩

سابعا – مركز الإقليم في المستقبل . . . . . ١٠

ألف – موقف السلطة القائمة بالإدارة . . . . . ١٠

باء – موقف حكومة الإقليم. . . . . ١١

جيم – موقف حكومة إسبانيا. . . . . ١١

دال – المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا . . . . . ١٢

هاء – المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق . . . . . ١٢

ثامنا – نظر الأمم المتحدة في المسألة. . . . . ١٣

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . . ١٣

باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) . . . . . ١٣

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة . . . . . ١٤

## أولا – لمحة عامة

١ – إن جبل طارق إقليم غير متمتّع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. والإقليم شبه جزيرة ضيقة تمتد جنوباً من الساحل الجنوبي الغربي لإسبانيا، يصله بها برزخ يبلغ طوله ١,٦ كيلومتر تقريبا. ويقابله على الجانب الآخر من الخليج ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني على مسافة ٨ كيلومترات غربا؛ وتبعد عنه قارة أفريقيا مسافة ٣٢ كيلومترا جنوبا. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تبلغ مساحة جبل طارق ٥,٨ كيلومترات مربعة، وتقول إسبانيا التي تطالب بالسيادة على الإقليم، إن مساحته تبلغ ٤,٨ كيلومترات مربعة. ولا تزال المسائل المتعلقة بالمياه الواقعة قبالة سواحل جبل طارق محل نزاع.

٢ – ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغ عدد سكان الإقليم في عام ٢٠١١ ما مجموعه ٢٩ ٧٥٢ نسمة. وعملة الإقليم هي جنيه جبل طارق المتداول إلى جانب الجنيه الإسترليني. وتتم المبادلات والمعاملات التجارية الرئيسية للإقليم مع البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان شمال أفريقيا.

٣ – ويرد أساس العلاقة الحالية بين حكومة المملكة المتحدة وأقاليمها غير المتمتعة بالحكم الذاتي في دستور كل إقليم من هذه الأقاليم. وذكرت السلطة القائمة بالإدارة أنّ قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ ينص على منح ”مواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار“ الحق في الحصول على الجنسية البريطانية.

## ثانيا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

٤ – .بموجب الأمر الدستوري لعام ٢٠٠٦، يمثل حاكم جبل طارق، نائب اللواء البحري السير أدريان جايمس جونز الذي يشغل منصبه منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، العرش البريطاني في الإقليم. والحاكم هو المسؤول عن إدارة العلاقات الخارجية وشؤون الدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك شؤون الشرطة، بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق) وعن بعض التعيينات في المناصب العامة حسبما يخوله الدستور من صلاحيات. وعلى إثر الانتخابات، يعين الحاكم، .بمقتضى سلطته التقديرية، في منصب رئيس الوزراء العضو المنتخب في البرلمان الذي يحظى، حسب تقديره، بأكبر قدر من الثقة بين أعضاء البرلمان المنتخبين. ويعين الحاكم أيضا الوزراء الآخرين من بين أعضاء البرلمان المنتخبين، بناء على مشورة رئيس الوزراء.

٥ - ووفقا لدستور عام ٢٠٠٦، يجب على الحاكم، الذي يعمل بموجب مشورة من رئيس الوزراء، أن يحلّ البرلمان، المؤلف من مجلس واحد يضمّ ١٧ عضوا، تحضيراً لإجراء انتخابات عامة. وفي جميع الأحوال، يجب على الحاكم حلّ البرلمان بعد أربع سنوات من تاريخ أول اجتماع عقب الانتخابات العامة، ما لم يكن البرلمان قد حُل فعلا. وبموجب دستور جبل طارق، تحتفظ ملكة بريطانيا بالسلطة الكاملة لسن قوانين من حين لآخر بشأن السلام والنظام والحكم الرشيد في جبل طارق. وتشمل تلك السلطة سن القوانين التي تعدل الدستور أو تلغيه.

٦ - ووفقا لإحصاءات حكومة الإقليم، فإنّ ائتلاف حزب العمال الاشتراكي لجبل طارق/حزب جبل طارق الليبرالي، بقيادة فابيان بيكاردو، قد فاز في الانتخابات العامة التي أُجريت في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بنسبة تقارب ٤٩ في المائة من الأصوات، مقابل ٤٧ في المائة للديمقراطيين الاشتراكيين بجبل طارق. ومن المتوقع إجراء الانتخابات القادمة في عام ٢٠١٥.

٧ - ولجبل طارق محكمة عليا تتيح إمكانية الطعن لدى محكمة استئناف ثم لدى مجلس جلالة الملكة التي تتصرف بناء على مشورة من مجلس الملكة الخاص. وينص دستور عام ٢٠٠٦ على إنشاء لجنة للخدمات القضائية، أنشئت بموجب قانون الخدمات القضائية لعام ٢٠٠٧ (القانون رقم ٢٠٠٧-٢٦). وتمارس لجنة الخدمات القضائية صلاحيات تنفيذية لا يحقّ نقضها سوى بسلطة استثنائية من الحاكم، وهي تتيح لها أن تقدم للحاكم المشورة فيما يتعلق بمسائل محددة كالتعيينات في مكاتب كبير القضاة وسائر أعضاء الجهاز القضائي. ويجوز للحاكم، بموافقة مسبقة من الوزير، ألا يأخذ بمشورة اللجنة في أي حالة يرى فيها أن الامتثال لهذه المشورة سيضر بخدمة التاج البريطاني. وينص الدستور أيضا على أحكام تتعلق بأراضي التاج في جبل طارق.

٨ - وبعد حملة دامت عشرة أعوام للمطالبة بحق التصويت في الانتخابات الأوروبية، شارك سكان جبل طارق في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في انتخابات البرلمان الأوروبي حيث اعتبرهم السلطة القائمة بالإدارة، للأغراض الانتخابية، جزءا من سكان منطقة جنوب - غرب إنكلترا.

٩ - وتتمسك إسبانيا بموقفها الذي ترى في إطاره أن دستور عام ٢٠٠٦ لا يؤثر على الصفة الدولية لجبل طارق؛ وأن اعتماده هو إصلاح للنظام الاستعماري الذي يظل على حاله؛ وأنه لا يؤثر بأي شكل من الأشكال في عملية إنهاء استعمار جبل طارق المعلقة والتي لا ينطبق عليها مبدأ تقرير المصير.

## ثالثا – الميزانية

١٠ – وفقاً لمعلومات قدمتها السلطة القائمة بالإدارة، فإنه اعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٢، فإن مبلغ إيرادات حكومة الإقليم بلغ ٤٥٢ مليون جنيه إسترليني، وبلغت نفقاتها ٣٣٣ مليون جنيه إسترليني. وصادقت حكومة الإقليم على المبلغ ٣٥,٩ مليون جنيه إسترليني كنفقات على مشاريع رأسمالية للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، تموّل عبر صندوق التحسين والتنمية. وتبلغ أعلى نسبة ممكنة للضريبة الشخصية الفعلية في جبل طارق ٢٤,٩ في المائة، فيما تبلغ هذه لدى الشركات ١٠ في المائة.

١١ – ووفقا لتقارير صحفية، فقد أشارت المعلومات المقدمة من مركز جبل طارق المالي إلى أن الإقليم وقّع في أوائل عام ٢٠١٣، ٢٦ اتفاقاً لتبادل المعلومات الضريبية.

## رابعا – الأحوال الاقتصادية

### ألف – لمحة عامة

١٢ – لا تعرف لجبل طارق موارد طبيعية ويفتقر إلى الأراضي الزراعية. ونظرا لتقليص حجم القاعدة العسكرية منذ ثمانينيات القرن الماضي، أصبح الاقتصاد يركز بشكل متزايد على السياحة وتقديم خدمات مالية تشمل العمليات المصرفية والتأمين والشحن وإدارة حافظات الأوراق المالية وكذلك ألعاب القمار بواسطة الإنترنت.

١٣ – وقبل عام ١٩٨٠، كان الاقتصاد يعتمد بقدر كبير على نفقات وزارة الدفاع في المملكة المتحدة. وتضم قاعدة العمليات بجبل طارق أفرادا عسكريين ومدنيين. وبعد أن أعربت حكومة الإقليم عن قلقها من لجوء وزارة الدفاع، بسبب مشاكل الميزانية التي تعاني منها، إلى تقليص حجم العمل الذي تعهد به إلى مقاولات البناء المحلية، تم الاتفاق بين حكومة الإقليم ووزارة الدفاع على ألا تقلص القاعدة حجم قوتها العاملة دون مستوى متفق عليه، باستثناء حالات الانسحاب الطوعي من الخدمة. وفي عام ٢٠١١، عيّنت وزارة الدفاع ممثلا خاصا في جبل طارق لمعالجة مجموعة من القضايا المرتبطة بالوجود المستمر للقاعدة.

١٤ – ووفقا للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي في جبل طارق في الفترة ٢٠١٠/٢٠١١، ليصل إلى ١ ٠٥٠,٥٤ مليون جنيه إسترليني، ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ ٣٥ ٥٨٩ جنيه إسترليني.

## باء – التجارة

١٥ – وفقا للسلطة القائمة بالإدارة، بلغ مجموع واردات الإقليم نحو ٢,٣ بليون جنيه إسترليني في عام ٢٠١١. ويستورد الإقليم نحو ٢٧ في المائة من السلع غير الوقودية من المملكة المتحدة. ومن بين المصادر الأخرى للسلع غير الوقودية إسبانيا وألمانيا وهولندا. وبلغ مجموع صادرات الإقليم في عام ٢٠١١ قرابة ١,٩ بليون جنيه إسترليني. وتمثلت هذه الصادرات أساسا في إعادة تصدير النفط والمنتجات النفطية الموجهة لقطاع الشحن.

## جيم – الخدمات المصرفية والمالية

١٦ – لجبل طارق قطاع مالي متطور، الذي، كما ورد آنفاً، تنظمه لجنة الخدمات المالية. ويتولى المركز المالي في جبل طارق مهمة تسويق الخدمات المالية والترويج لها. ويعمل في جبل طارق اثنا عشر مصرفا.

## دال – النقل والاتصالات والمرافق العامة

١٧ – اتُّفق على ترتيبات تعزيز النقل البري من جبل طارق وإليه في محادثات جرت في قرطبة، إسبانيا، في عام ٢٠٠٦. وتشمل هذه الترتيبات القيام على مستوى الحاجز/الحدود بتشغيل ممرين في كلا الاتجاهين وخطين أحدهما أحمر والآخر أخضر لكل من الأشخاص والمركبات. وتظل عمليات التفتيش التي تجريها الجمارك والشرطة ضرورية لأن جبل طارق ليس عضوا في الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي. ثم إن المملكة المتحدة (وبالتالي جبل طارق) توجد خارج منطقة شينغن لأغراض مراقبة الحدود الخارجية.

١٨ – ولا تزال حكومة المملكة المتحدة مسؤولة عن جميع الالتزامات الدولية المتصلة بسلامة الطيران وأمنه فيما يتعلق بمطار جبل طارق، الذي هو عبارة عن مدرج عسكري متاح للرحلات المدنية، بينما تحتفظ وزارة الدفاع بمقاليد الأمور وبالمسؤولية التشغيلية فيما يتعلق بجوانب الطيران العسكري للمدرج. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن التشريعات التي سنها برلمان جبل طارق تنص على سلامة الطيران المدني وأمنه. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، توصلت الجهتان المقدِّمتان لخدمات المراقبة الجوية من الجانبين البريطاني (National Air Traffic Services) والإسباني (Aeropuertos Españoles y Navegación Aérea) إلى اتفاق بشأن الإجراءات التقنية التي تساعد على توفير عبور آمن للطائرات التي تستخدم مطار جبل طارق. وترى إسبانيا أن احتلال المملكة المتحدة للبرزخ الذي أقيم عليه المطار غير قانوني، وأنه لا يمتثل للقانون الدولي العام نظراً لأنه غير مدرج بين المناطق المسلمة بموجب

معاهدة أوتريخت. ومن جانبها، فإن المملكة المتحدة واثقة من سيادتها على إقليم جبل طارق بأكمله استناداً لمعاهدة أوتريخت والحيازة المستمرة خلال فترة طويلة من الزمن.

١٩ - ويعد مضيق جبل طارق من المعابر المائية الرئيسية؛ وتَستخدم مرافئ موانئ الإقليم العديد من البواخر وسفن الشحن التي تبحر لمسافات طويلة. ووفقا لما ذكرته المملكة المتحدة، فإنّ المضيق يطبق مسافة ٣ أميال من مياه جبل طارق الإقليمية البريطانية (أو أقل من ذلك عندما ينطبق خط الوسط مع مياه إقليمية أخرى)، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وحسب ما ذكرت إسبانيا، فهي تمارس حقوقها السيادية وولايتها القضائية على المياه الإقليمية، التي تشمل جميع المناطق البحرية المحيطة بجبل طارق (باستثناء مرافق الميناء التابع لها).

## هاء - السياحة

٢٠ - ذكرت المملكة المتحدة أنّ قطاع السياحة سجل في عام ٢٠١١ زيادة في عدد الزوار إلى نحو ١١,٩ مليون زائر تقريبا. ويتألف زوار جبل طارق أساسا من أشخاص قادمين برا من إسبانيا في رحلات ليوم واحد؛ ووافدين من المملكة المتحدة وخاصة من السياح عن طريق الجو؛ ووافدين عن طريق البحر بمن فيهم زائرون على متن عَبّارات قادمة من المغرب وعلى متن سفن سياحية زائرة ليوم واحد.

# خامسا - الأحوال الاجتماعية

## ألف - اليد العاملة

٢١ - أفادت السلطة القائمة بالإدارة أنه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت توجد ٢٢ ٢٤٧ وظيفة في الإقليم، من بينها من أكبر القطاعات الصناعية نحو ٤٠٠ ٣ وظيفة في البناء والتشييد، و ١٠٠ ٣ وظيفة في مجال الأعمال المصرفية والمالية، و ٧٠٠ ٢ وظيفة في مجال القمار والرهانات، و ٣٠٠ ٢ وظيفة في قطاع تجارة التجزئة. وبلغت نسبة البطالة ٤,٩ في المائة من القوة العاملة.

## باء - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

٢٢ - لا يزال قطاعا الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية في جبل طارق يخضعان للعديد من قوانين الضمان الاجتماعي كما هو وارد في ورقات العمل السابقة، التي تغطي مجالات من قبيل التأمين ضد إصابات العمل، ومنح وبدلات الأمومة، واستحقاقات البطالة.

## جيم – الصحة العامة

٢٣ – تتولى الهيئة المعنية بشؤون الصحة في جبل طارق، وهي إدارة تابعة لحكومة الإقليم، مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم. وقد حققت في عام ٢٠١١، نسبة وفيات للرضع قدرها صفر في المائة. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، فقد قررت وضع مبادرات جديدة، لا سيما للتعامل مع احتياجات المواطنين المسنين، وزيادة عدد الأسرة المتاحة للرعاية، والعمل على كفالة إقامة مركزين من مراكز الرعاية النهارية للمسنين في عام ٢٠١٣.

## دال – التعليم

٢٤ – إن التعليم في جبل طارق مجاني وإجباري للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سِن الرابعة والخامسة عشرة. ولغة التدريس هي الإنكليزية. ويضم التعليم العام ١١ مدرسة ابتدائية ومدرستين ثانويتين، وكلية جبل طارق للتعليم العالي ومركز التدريب المهني، تضم ٥ ٠٠٠ طالب. وتبلغ نسبة الإلمام بالقراء والكتابة قرابة ١٠٠ في المائة.

٢٥ – وبلغت نفقات التعليم خلال السنة المنتهية في آذار/مارس ٢٠١٢ قرابة ٣٠ مليون جنيه إسترليني. وكانت نفقات تحسين المباني المدرسية في حدود ١,٥ مليون جنيه إسترليني. ويحق للطلاب المقبولين في إحدى جامعات المملكة المتحدة الحصول على منح دراسية من حكومة جبل طارق. وأفادت حكومة الإقليم بأن ٧٦٤ طالباً كانوا مسجلين في الجامعات في المملكة المتحدة في السنة الدراسية ٢٠١٢/٢٠١١.

## هاء – الجريمة والسلامة العامة

٢٦ – تتولى الشرطة الملكية لجبل طارق مسؤولية إنفاذ القانون في الإقليم بالاشتراك مع هيئة شرطة جبل طارق. والحاكم هو المسؤول الأول والأخير عن نزاهة أعمال الشرطة في جبل طارق واستقامتها واستقلاليتها، وعن الجوانب المتعلقة بعمل الشرطة في الأمن الوطني، بما في ذلك الأمن الداخلي.

٢٧ – ويشير التقرير السنوي للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ الذي تعده هيئة شرطة جبل طارق إلى أنّ العدد الإجمالي لقضايا الإجرام المسجلة قد انخفض إلى ٥٤٦ ٤، بنسبة ١٣,٥ في المائة خلال السنة قيد الاستعراض. ما يمثل انخفاضاً إجمالياً بنسبة ٤ في المائة من الجرائم الخطيرة مثل جرائم الغش والخداع، كما وردت تقارير عن وقوع جرائم باستخدام الأسلحة النارية، والأضرار الجنائية، وجرائم المخدرات العامة.

٢٨ - وأعادت الخطة السنوية لأعمال الشرطة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ التركيز على تحديث أعمال الشرطة، مع زيادة التركيز على أعمال الشرطة في الأحياء وإبراز دورها، ومنع الجريمة من خلال التعليم وسبل أخرى.

## واو - حقوق الإنسان

٢٩ - فيما يلي الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان المنطبقة في جبل طارق: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتضمن دستور الإقليم فصلا عن حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية.

٣٠ - واستناداً إلى ما ورد في ”حقوق الإنسان والديمقراطية: تقرير وزارة الخارجية والكومنولث لعام ٢٠١٢“، الصادر في عام ٢٠١٢، فإن مسؤولية حماية وتعزيز حقوق الإنسان في كل إقليم تقع أساسا على عاتق حكومة الإقليم، في حين تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة المسؤولية النهائية عن كفالة الوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان الموجهة لها.

## سادسا - منتدى الحوار بشأن جبل طارق

٣١ - أسفرت المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا بشأن موضوع جبل طارق عن إنشاء منتدى للحوار بشأن جبل طارق في عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٦ وافق الاجتماع الوزاري للمنتدى على مجموعة من المسائل، تُعرف ببيانات قرطبة. وفي عام ٢٠٠٨، وافق الاجتماع الوزاري الثاني المعقود في لندن على ستة مجالات إضافية للتعاون، هي القضايا البيئية؛ والخدمات المالية والضرائب؛ والتعاون في مجالات القضاء والجمارك والشرطة؛ والتعليم؛ والاتصالات البحرية والسلامة البحرية؛ والقضايا المتصلة بالتأشيرات. وفي عام ٢٠٠٩، وافق الاجتماع الوزاري الثالث المعقود في جبل طارق على إطار عمل مفصل بشأن المفاوضات على المجالات الستة. وفي عام ٢٠١٠، اجتمع المنتدى في جبل طارق على مستوى رسمي رفيع المستوى، وناقش التقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة المعنية بهذه المجالات. ولم يعقد الاجتماع الوزاري الذي كان مقررا في عام ٢٠١٠.

٣٢ - ومنذ عام ٢٠١٠ ولم يعقد أي اجتماع. وفي عام ٢٠١٢، أعربت المملكة المتحدة عن رغبتها في مواصلة منتدى الحوار، وكبديل، عرضت إجراء حوار غير رسمي مخصص

يضم، حسب الاقتضاء، جميع الأطراف المعنية لمختلف المسائل قيد المناقشة. وفي حين قد يكون قبول إنشاء أفرقة مخصصة تضم جميع الأطراف المعنية الوسيلة المناسبة للتعامل مع بعض القضايا المحددة قيد المناقشة، فقد أعربت إسبانيا عن رغبتها في الاستعاضة عن منتدى الحوار بآلية جديدة دائمة للتعاون المحلي في مصلحة الرفاه الاجتماعي والتنمية الاقتصادية الإقليمية، يمثل فيه سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق.

## سابعا – مركز الإقليم في المستقبل

### ألف – موقف السلطة القائمة بالإدارة

٣٣ – في بيان مقدم في إطار ممارسة حق الرد أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) للجمعية العامة، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أشار ممثل السلطة القائمة بالإدارة، في جملة أمور، إلى أن للمملكة المتحدة سيادة على جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به، وإن جبل طارق، كإقليم منفصل، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية الممنوحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وينص دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ على إقامة علاقة متطورة بين جبل طارق والمملكة المتحدة، لا علاقة تقوم على أساس الاستعمار. وللأسف، فإن المعايير البالية التي تطبقها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لرفع الأقاليم من القائمة تعجز عن الإقرار بالعلاقة المقبولة المتبادلة بين المملكة المتحدة وجبل طارق. وترى حكومة بلده أن مبدأ السلامة الإقليمية لا ينطبق مطلقاً على إنهاء استعمار جبل طارق. وأوضح أن معاهدة أوتريخت لا تُقيّد حقّ جبل طارق في تقرير المصير فيما عدا أن المادة العاشرة منه تعطي اسبانيا حقّ الرفض إذا قررت المملكة المتحدة التنازل عن السيادة. ومع ملاحظة أن جبل طارق لا يوافق على وجود مثل هذا القيد، فإن حكومته ترى أن الاستقلال لن يكون خياراً إلا بموافقة إسبانيا. ولا يقلل دستور جبل طارق من السيادة البريطانية بأي شكل من الأشكال، ولا تزال المملكة المتحدة تحتفظ بالمسؤولية الدولية الكاملة عن جبل طارق. وأعاد تأكيد التزام المملكة المتحدة المستمر بأنها لن تسمح أبداً بنقل سكان جبل طارق إلى سيادة أي دول أخرى ضد مشيئتهم، وأنها لن تدخل في أي مفاوضات على السيادة التي يعارضونها. وتتمتع الحكومة البريطانية بعلاقات قوية مع إسبانيا وسوف تواصل العمل البناء مع اللجنة في جميع المسائل المتعلقة بجبل طارق.

٣٤ – ومضى المتكلم قائلاً إن المملكة المتحدة وجبل طارق، يشعران بالأسف لأن إسبانيا انسحبت من ”منتدى الحوار الثلاثي حول جبل طارق، الذي أدى إلى تحسين العلاقات وتطرق إلى السبل العملية لبناء التعاون لصالح السكان على جانبي الحدود“. ويعمل المنتدى دون المساس بالمواقف المتعلقة بالسيادة لكل من المملكة المتحدة وإسبانيا، التي لم تدل الأمم

المتحدة برأي بشأنها. وأعرب عن أمل حكومته في أن يستأنف المنتدى في أقرب فرصة ممكنة، وأنها على استعداد لاستكشاف سبل جديدة للنهوض بالحوار الذي يعكس مصالح وحقوق ومسؤوليات جبل طارق تماماً (انظر A/C.4/67/SR.3).

## باء - موقف حكومة الإقليم

٣٥ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ألقى رئيس وزراء جبل طارق كلمة أمام اللجنة الرابعة، قال فيها، في جملة أمور، أن لا حكومة المملكة المتحدة ولا شعب جبل طارق سيسمحان باستئناف المفاوضات الثنائية بشأن السيادة على الإقليم التي ترغب إسبانيا في المضي فيها. وأكد رئيس الوزراء أنه ينبغي للجنة أن ترفع جبل طارق من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بالنظر إلى العلاقة المتطورة القائمة بين الإقليم والمملكة المتحدة، وتمشياً مع الخيار الذي وقع اختياره بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥)، فإن جبل طارق يعتزم البقاء مع التاج البريطاني إلى الأبد. وعلى مدى السنوات الخمس والأربعين الماضية، عبّر سكان جبل طارق في استفتاءات عديدة، وأوفدوا ممثلين عنهم إلى الأمم المتحدة، حيث رفضوا محاولات إسبانيا الاستعمارية.

٣٦ - وعلاوة على ذلك، يرى رئيس الوزراء أن المعاهدات التي أبرمت منذ قرون مثل معاهدة أوتريخت، التي حلت محلها وتجاوزتها اتفاقيات أخرى وأكثر حداثة، والتي عفا عليها الزمن الآن، لا يمكن استخدامها لتبرير التوغل في المياه الإقليمية البريطانية المحيطة بجبل طارق. وإن استمرار هذه ''الأعمال العدوانية التي يقترفها حليف وشريك مفترض'' تنطوي على خطر وقوع أضرار بشرية. ويرى المتكلم، أن إسبانيا كانت قد قبلت منذ ستينات القرن الماضي الحدود المرسومة لهذه المياه الإقليمية، ومع ذلك، فهي تقوم حالياً ''على نحو غير قانوني بتأكيد سيطرتها على مياه جبل طارق''.

٣٧ - واختتم رئيس الوزراء كلمته بقوله إنه على الرغم عن هذه التصرفات غير المحتملة، فلا يزال جبل طارق ملتزماً بمنتدى الحوار الثلاثي القائم ''الذي تنكره إسبانيا حالياً''، ولا يزال يواصل مساعيه من أجل المشاركة الإيجابية مع حكومة إسبانيا وشعبها. وفي ظل المناخ الاقتصادي الحالي، يجب أن تتعاون إسبانيا وجبل طارق من أجل تعزيز العمالة والتنمية في المنطقة (انظر A/C.4/67/SR.3).

## جيم - موقف حكومة إسبانيا

٣٨ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أدلى الممثل الدائم لإسبانيا ببيان أمام اللجنة الرابعة أشار فيه، في جملة أمور، إلى أن مبدأ سلامة الأراضي يعد جوهرياً في حالة جبل

طارق، كما أوضحت الجمعية العامة في قراراتها ومقرراتها ذات الصلة. وبالنسبة لإسبانيا، فإن الحل يكمن في استعادة الأراضي التي انتقلت من إسبانيا بموجب معاهدة أوتريخت والأراضي التي احتلتها المملكة المتحدة ''بصورة غير شرعية''. وبطبيعة الحال، يجب أن تؤخذ مصالح شعب جبل طارق في الاعتبار، وفي المفاوضات مع إسبانيا والمملكة المتحدة هي المسؤولة عن تلك المصالح باعتبارها الدولة القائمة بالإدارة.

٣٩ - ومضى المتكلم قائلا إنه طبقاً لنهج اللجنة الخاصة في التعامل مع إنهاء الاستعمار، على أساس كل حالة على حدة، فإن إسبانيا تؤيد تطبيق مبدأ تقرير المصير، إذا كان هناك مجال لانطباقه، لكن ذلك لا يسري على جبل طارق، فمقصد هذا المبدأ هو سكان الأقاليم المستعمرة وليس المستوطنين الذين تفرضهم دولة الاحتلال على السكان الأصليين، الذين تدافع الأمم المتحدة عن حقوقهم. ويؤكد القانون الدولي صلاحية معاهدة أوتريخت، التي، كما أشارت المملكة المتحدة ذاتها مرارا، إلى أنها تستبعد الاستقلال دون موافقة إسبانيا. وأكد أن إسبانيا متأكدة من أن التوصل إلى حل سياسي على أساس مفاوضات ثنائية، يأخذ الظروف الخاصة لجبل طارق بعين الاعتبار، سيؤدي إلى تسوية المسألة. وكرر المتكلم الدعوة التي وجهتها حكومته مؤخراً للعودة إلى المحادثات الثنائية في أقرب وقت ممكن من أجل إنهاء الاستعمار في جبل طارق، عملاً بالولاية التي دأبت الأمم المتحدة على تأكيدها وفي إطار الالتزامات التي قُطعت في إعلان بروكسل لعام ١٩٨٤

٤٠ - وفي إطار ممارسة الحق في الرد، أشار وفد إسبانيا إلى أن موقف إسبانيا بشأن المياه المحيطة بجبل طارق لم يتغير. وأن إسبانيا لا تعترف بالولاية القضائية على السيادة البريطانية أو أماكن أخرى غير الواردة في المادة العاشرة من معاهدة أوتريخت. وبالتالي، فإن الوفد يرى أنه لا توجد لدى جبل طارق مياه إقليمية.

## دال - المفاوضات بين المملكة المتحدة وإسبانيا

٤١ - في عام ٢٠١٢، لم تُعقد أي مفاوضات ثنائية بشأن جبل طارق ضمن إطار عملية بروكسل، التي تعد عملية منفصلة عن منتدى الحوار بشأن جبل طارق. ولا تزال حكومة إسبانيا تطالب باستئناف المحادثات الثنائية مع حكومة المملكة المتحدة بشأن السيادة، في حين أوضحت المملكة المتحدة أنها لن تدخل في هذه المحادثات من دون موافقة جبل طارق.

## هاء - المناقشات بين المملكة المتحدة وجبل طارق

٤٢ - اعترفت حكومتا المملكة المتحدة وجبل طارق بأن الدستور الحالي يتيح علاقة دستورية حديثة وناضجة بين الجانبين، علاقة لا تقوم على الاستعمار.

٤٣ - ومثلما ورد في ورقات العمل السابقة، ترى حكومة المملكة المتحدة وحكومة الإقليم أن معايير الأمم المتحدة بشأن الشطب من القائمة وإنهاء الاستعمار لم تعد صالحة لهذا العصر، لكنهما اعترفتا في الوقت نفسه بأن المملكة المتحدة ملزمة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، بمواصلة تقديم تقارير سنوية ريثما تصوت الجمعية العامة لصالح رفع الإقليم من قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

## ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

### ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٤ - حضر ممثل عن إسبانيا الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ المعنية بتنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، التي عُقدت في كويتو، خلال الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأدلى ببيان، كما فعل ممثل لجبل طارق (انظر A/67/23)

٤٥ - وكان معروضا على اللجنة الخاصة، التي ناقشت مسألة جبل طارق في جلسة عقدت في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢، ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة بشأن الإقليم في عام ٢٠١٢ (A/AC.109/2012/14). وكما يتبين من المحضر الموجز للجلسة (A/AC.109/2012/SR.5)، فقد أدلى ببيان كل من ممثل إسبانيا ورئيس وزراء جبل طارق. وباقتراح من الرئيس، قررت اللجنة مواصلة النظر في المسألة في دورتها المقبلة وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية العامة تيسيرا لنظر اللجنة الرابعة في المسألة.

### باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٤٦ - نظرت اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة في مسألة جبل طارق في جلستها التي عقدتها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وكما يتبين من المحضر الموجز (A/C.4/67/SR.3)، استمعت اللجنة إلى بيان أدلى به رئيس وزراء جبل طارق. وفي الجلسة نفسه، أدلى ممثل إسبانيا الدائم ببيان، وفي إطار ممارسته لحق الرد، أشار نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة إلى البيان الذي أدلى به ممثل إسبانيا. وفي الجلسة المعقودة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، اعتمدت اللجنة الرابعة بدون تصويت مشروع المقرر (A/C.4/67/L.5) المقدم من رئيس اللجنة بشأن مسألة جبل طارق (انظر A/C.4/67/SR.7).

## جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٧ – في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وبناء على توصية من اللجنة الرابعة، اتخذت الجمعية العامة بدون تصويت المقرر ٥٣٠/٦٧ بشأن مسألة جبل طارق، وفيما يلي نصه:

إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقررها ٥٢٢/٦٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١:

(أ) تحث حكومتي إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على أن تتوصلا، مراعيتين لمصالح وتطلعات جبل طارق ومنطلقتين من روح إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤[(١)]، إلى حل نهائي لمسألة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الواجبة التطبيق، وانطلاقا من روح ميثاق الأمم المتحدة؛

(ب) تحيط علما برغبة المملكة المتحدة في مواصلة المنتدى الثلاثي للحوار بشأن جبل طارق؛

(ج) تحيط علما برغبة إسبانيا في الاستعاضة عن المنتدى بآلية جديدة للتعاون المحلي تعزز الرعاية الاجتماعية وتخدم التنمية الاقتصادية الإقليمية، ويمثَّل فيها سكان كامبو جبل طارق وشعب جبل طارق.

---

(١) A/39/732، المرفق.